الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

11 **نوفمبر** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

مجلس هيئة حقوق الإنسان يناقش تقرير لجنتي حقوق الطفل والمرأة

المصدر: جريدة مكة الاربعاء 25 ربيع أول 1442هـ - 11 نوفمبر 2020م
https://makkahnewspaper.com/article/1524089

عواد العواد

عقد مجلس هيئة حقوق الإنسان أمس عن بعد الجلسة الرابعة للمجلس للسنة الأولى للدورة الرابعة، برئاسة رئيس الهيئة الدكتور عواد العواد، حيث استعرض جدول الأعمال، والتطرق إلى أبرز تطورات حقوق الإنسان في المملكة.
واطلع المجلس خلال انعقاده على تقرير لجنة الحق في القضاء والعدالة الجنائية المتضمن مبادرة اللجنة بشأن الاطلاع على الشكاوى ذات العلاقة باختصاصاتها والإجراءات المتخذة بشأنها، كما اطلع على تقرير لجنة حقوق المرأة بشأن دراسة ومراجعة التوصيات الصادرة من منتدى سياسات صحة المرأة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الشورى.. قرارات تدعم المرأة في مختلف مجالات الحياة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ربيع أول 1442هـ - 11 نوفمبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1852663

شهدت المملكة إصلاحات منهجية من أجل تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل وتوليها المناصب القيادية، حيث حظيت بالدعم لتؤدي دورها المنوط بها ومنحت الصلاحيات اللازمة للنهوض بمسؤولياتها تجاه الوطن نظراً لما تمتلكه من قدرات كبيرة عملية وعلمية إدراكاً من قادة هذه البلاد بأهمية دور المرأة في المجتمع، وبفضل وجود الرغبة الأكيدة لدى قادة المملكة للارتقاء بدورها في القضايا الوطنية إلى جانب شقيقها الرجل، والإيمان الراسخ بأهمية العمل الجماعي لتحقيق الأهداف التي تخدم القضايا الوطنية بصورة عامة وقضايا المرأة بصورة خاصة.

وفي العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - حراك لا يهدأ في ملف تمكين المرأة ومشاركتها، فالاهتمام بالمرأة بات أولوية في سياسة حكومة المملكة وهذا ما أكده - أيده الله - في كلمته السنوية بمجلس الشورى: "سنواصل جهودنا في تمكين المرأة السعودية ورفع نسب مشاركتها في القطاعين العام والخاصة، ونشير بكثير من الاعتزاز لارتفاع نسبة مشاركة المرأة من 19.4 % بنهاية عام 2017 إلى 23.2 % بنهاية النصف الثاني من عام 2019م.

وانطلق مجلس الشورى من خلال دوره التشريعي والرقابي إلى دعم المرأة وتمكينها من خوض معترك التنمية من خلال ما أقره من قرارات وأنظمة تخدم المجتمع السعودي والمرأة بشكل خاص بوصفها مكوناً رئيساً في المجتمع، حيث درس المجلس في دورته السابعة عدداً من الموضوعات ذات الصلة المباشرة بالمرأة ومنها التي تناولها في قراراته الخاصة بالتقارير السنوية للأجهزة الحكومية أو مقترحات قدمها أعضاؤه استناداً للمادة 23 من نظام المجلس أو في مجالي الأنظمة واللوائح أو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ففي مجال العمل والإعداد لبيئة العمل بلغ عدد القرارات أكثر من (23) قراراً تضمن أبرزها مطالبة وزارة الخدمة المدنية فتح مجالات مناسبة للعمل في الأجهزة الحكومية، وحصر المشكلات المتعلقة بتوظيف المرأة، كما طالب بتوفير مقومات بيئة العمل الآمنة للمرأة في القطاع الخاص، فيما دعا هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية إلى تشجيع النساء على الاستثمار في المدن الصناعية وتشجيع توظيف السعوديات.

واحتل مجال حماية حقوق المرأة حيزاً من اهتمام مجلس الشورى حيث تضمن أكثر من (15) قراراً فقد طالب المجلس وزارة العدل بإعداد لائحة لحقوق المطلقة تحفظ حقوقها وحقوق أطفالها وتنظم حقوق المطلقات والأطفال في ظل تزايد عدد حالات الطلاق، وتعريف النساء بحقوقهن بعد الطلاق، من نفقة وحضانة وما يتعلق بها من إجراءات إدارية وتنظيمية، كما طالب وزارة العدل بتنفيذ برامج تثقيفية لتوعية النساء بحقوقهن الشرعية والقانونية، ووافق المجلس في قرار آخر على إنشاء مجلس أعلى لشؤون الأسرة، وأيد في قرار آخر ضرورة حصول المرأة على بطاقة أحوال مدنية في خطة متدرجة لضمان حصول جميع السعوديات عليها، وطالب المجلس في أحد قراراته وزارة الشؤون البلدية والقروية باتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المرأة كناخبة في المجالس البلدية، فيما وافق المجلس على انضمام المملكة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

واهتم مجلس الشورى في مجالات متعددة تخص المرأة منها قراره الذي طالب فيه وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالاهتمام بالمرأة المعيلة لأسرتها وذلك بزيادة مخصصها من الضمان الاجتماعي ومساندتها فيما يحقق استقرارها الاجتماعي والأسري، وطالب بمساواة المواطنة بالمواطن في جميع شروط الحصول على القرض كالسن والحالة الزوجية وغير ذلك، وفي قرار آخر أصدره ضمن موافقته على مشروع الإستراتيجية الوطنية للإسكان طالب المجلس بإيضاح آليات توفير المساكن لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل والأيتام والمطلقات بدون عائل ضمن متن الإستراتيجية، ودعا المجلس في قرار آخر على وزارة دعم الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في تنفيذ البرامج والمشروعات التي تعالج قضايا المجتمع مثل قضايا المرأة وحمايتها من العنف والطلاق وما يترتب عليه من آثار مدمرة على الأبناء والأسر.

وفيما يخص تعليم المرأة طالب المجلس بتخصيص مقاعد دراسية في الجامعات والكليات والمعاهد وتخصيص وظائف لأبناء المطلقات والأرامل وذوي الإعاقات من المستفيدين من الضمان الاجتماعي، وطالب برفع الطاقة الاستيعابية لقبول المتقدمات في معاهد وكليات المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب التقني والتوسع في افتتاح تخصصات وبرامج مهنية تتوافق مع طبيعة المرأة ورغبتها وحاجة سوق العمل.

خادم الحرمين عزز دور الشورى كسلطة تشريعية داعمة لحراك رؤية المملكة

خطاب الملك يرسم السياسة ويترقبه المواطنون

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ربيع أول 1442هـ - 11 نوفمبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1852658

رفع نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور مشعل بن فهم السُّلمي خالص الشكر والعرفان لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله - على ما يوليانه لمجلس الشورى من دعمٍ واهتمامٍ بوصفه أحد أجهزة الدولة الداعمة لمسيرة التطوير والتنمية لهذا الوطن الغالي، وأعرب عن تطلع المجلس للقاء خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله - بمناسبة افتتاح أعمال السنة الأولى من الدورة الثامنة، وتفضله بإلقاء الخطاب الملكي السنوي الذي يرسم السياسة الداخلية والخارجية للمملكة استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من نظام مجلس الشورى، ويُحدد الأهداف التي تطمح الدولة في الوصول إليها، ويشرح مواقف المملكة حيال الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية والقضايا الراهنة الإقليمية والدولية. وشدد الدكتور السُّلمي على أهمية الخطاب الملكي، وما يمثله من مضامين مهمة يترقبها المواطنون والمتابعون في الداخل والخارج، مؤكداً أن تشريف خادم الحرمين الشريفين بافتتاح السنة الشورية يُعد ترجمةً حقيقيةً للدور الذي يقوم به مجلس الشورى كشريك في صناعة القرار ومناقشة الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات ودراسة سياسات وخطط الدولة العامة، وأكد أن المضامين السامية التي يحملها خطاب خادم الحرمين الشريفين السنوي أمام المجلس، ستكون منهاج عمل للمجلس ولجانه يَستند إليها في دراسته للموضوعات التي تندرج ضمن صلاحياته واختصاصاته. وبين السلمي أن الخطاب الملكي السنوي يأتي والمملكة تتبوأ مكانة رفيعة في المجتمع الدولي، وتُمثل ثقلاً في صناعة القرار العالمي، تُوج ذلك كله برئاسة المملكة لمجموعة العشرين لهذا العام 2020، التي تعد أكثر المجموعات الدولية تأثيراً وأهميةً في تيسير العمل الاقتصادي والمالي العالمي. وأوضح أن المملكة ومن خلال موقعها الريادي من بين دول العالم، وفي إطار مواجهة العالم لجائحة كورونا (كوفيد 19) قدمت نموذجاً ناجحاً ومتميزاً في التعامل مع هذه الجائحة، سواء على مستوى الوقاية الصحية والرعاية الطبية التي بذلتها الدولة لحفظ المواطن والمقيم، ودعمها للمنظمات الدولية المعنية بتقديم المساعدات الإغاثية والصحية لدول وشعوب العالم، أو على مستوى الإجراءات الحمائية للاقتصاد السعودي والمحافظة على قوته ومكانته، مشيراً إلى أن هذه الجائحة وتبعاتها التي أثرت على دول كثيرة أثبتت قوة الاقتصاد السعودي ومتانته. وأضاف نائب رئيس مجلس الشورى أن المجلس وفي ظل جائحة كورونا لم يتوقف عن العمل بل استمر في عقد جلساته واجتماعات لجانه عن بعد، وابتكر آليات وأدوات برلمانية مكنته من أداء عمله عن بعد بكل كفاءة واقتدار، في الوقت الذي توقف فيه عمل عدد من البرلمانات والمجالس التشريعية في العالم. من جهتها، عدت مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتورة حنان الأحمدي حرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بكل ما يتصل بمجلس الشورى، تأكيد وإيمان بالدور الذي يقوم به المجلس في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمملكة، وتجسيد لما يحظى به من دعم ومساندة من القيادة - حفظها الله -، وقالت: "إن الخطاب السنوي الذي يلقيه خادم الحرمين الشريفين أمام المجلس يعد إطارًا مرجعيًا

يحدد ملامح السياسة الداخلية والخارجية للمملكة، ويلقي الضوء على توجهات المملكة تجاه المستجدات والتحديات على المستويين المحلي والدولي"، وأكدت الأحمدي أن أعضاء الشورى يتشرفون بهذه الترجمة الواقعية لاهتمام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين - رعاهما الله - بمجلس الشورى، وقالت: "إن السنوات الأخيرة شهدت حراكاً كبيراً في مجلس الشورى انطلاقاً من دوره التشريعي، حيث عمل المجلس على مراجعة وصياغة العديد من الأنظمة والنصوص التشريعية الداعمة لأهداف ومبادرات رؤية المملكة، إضافة إلى دوره الرقابي من خلال مراجعة تقارير الجهات التنفيذية وإصدار العديد من القرارات الهادفة لتفعيل دور هذه الأجهزة وتعزيز أدائها، وأبانت أن ما يعيشه المجلس من دعم ومساندة يجسد إيمان خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين بمنهج الشورى وحرصهما - حفظهما الله - على تناغم أداء كافة مؤسسات الدولة ومشاركتها الفاعلة في مسيرة البناء، مشيرة إلى أن ممارسة المجلس لاختصاصاته وصلت بهذا الدعم وهذه المساندة إلى تجربة برلمانية عميقة ومتطورة تمثل أحد روافد التنمية الشاملة التي تشهدها بلادنا الغالية. وثمنت الدكتور الأحمدي ما توليه القيادة - أيدها الله - من اهتمام ودعم للمرأة بهدف تعزيز مشاركتها في مختلف مناحي الحياة العامة ومواقع صنع القرار؛ لافتةً النظر إلى أن المملكة اختصرت مراحل عديدة في مسيرة تمكين المرأة، بفضل الله ثم بفضل سياسة الدولة التي ضمنت إعداد المرأة لمختلف الأدوار والمهام من خلال التعليم والتدريب والابتعاث، ومعالجة النصوص والتعديلات التشريعية التي أسهمت في توسيع نطاق مشاركتها في الحياه العامة، وتحقيق طموحاتها ومشاركتها في مسيرة البناء والنماء، وأشارت إلى أن ما حققته المرأة من إنجازات وإسهامات في خدمة مختلف القضايا الوطنية يستحق الإشادة والاعتزاز، فمنذ قرار دخولها للمجلس في دورته السادسة، تمكنت المرأة من وضع بصمتها في جميع أعماله، وبثت روحاً جديدة في أروقته ولجانه، وصنعت حراكاً مختلفاً داخل المجلس وخارجه. من جانب آخر، قال الأمين العام مجلس الشورى محمد بن داخل المطيري: "إن افتتاح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - أعمال السنة الأولى من دورة مجلس الشورى الثامنة، وإلقاء الخطاب الملكي الكريم أمام أعضاء مجلس الشورى يؤكد ما تتميز به المملكة من تكامل وتعاون بين سلطات الدولة، وتجسد في نفس الوقت ما توليه القيادة من ثقة ومكانة لمجلس الشورى ودوره التنظيمي والرقابي في البلاد"، ووصف في تصريح صحفي بهذه المناسبة الخطاب الملكي بأنه منهاج عمل للمجلس وأعضائه ولجانه المتخصصة يسترشد به المجلس في قراراته ودراساته بشأن الخطط المستقبلية التي ستسير عليها الدولة في السنة القادمة، وسياساتها ومواقفها الخارجية، مؤكداً أن ما سيلقيه خادم الحرمين الشريفين - رعاه الله - سيكون لبنة أساسية سيعمل عليه أعضاء المجلس في بداية أعمالهم ومهامهم التنظيمية والرقابية والبرلمانية، وأوضح أن العديد من دوائر التأثير السياسي والاقتصادي في العالم تترقب الخطاب الملكي السنوي في مجلس الشورى الذي حدد فيه خادم الحرمين الشريفين مواقف المملكة الثابتة مختلف القضايا الدولية والإقليمية، وجهودها في محاربة الإرهاب والجهود الرامية لإرساء الأمن والسلام في مناطق العالم. ورفع الأمين العام آيات الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين بمناسبة صدور الأمر الملكي الكريم بإعادة تكوين مجلس الشورى في دورته الجديدة، وما تضمنه من اختيارات لأسماء تحمل الخبرات والكفاءات المتنوعة والمتخصصة في المجالات كافة، مبيناً أن هذا التنوع الفريد من الكفاءات يبرز ما وصل إليه رجال ونساء هذا الوطن من مستويات علمية ومعرفية عالية ستسهم بحول الله في تحقيق تطلعات القيادة وثقتها وستعمل على مواصلة ما قام به مجلس الشورى في دورته السابقة بالمشاركة في مسيرة التنمية الشاملة للوطن وملامسة احتياج المواطن، ورحب في هذا الصدد بالأعضاء والعضوات الجدد الذين حظوا بالثقة الملكية الغالية، مقدماً الشكر الجزيل لأصحاب المعالي المسؤولين في المجلس وأعضائه السابقين في الدورة الماضية، مؤكداً أن من يحظى بهذه الثقة سيكون أمام نصب عينيه خدمة الدين والملك والوطن، وسيسعى جاهداً لترجمة الطموحات والتطلعات الوطنية، وثمن الدعم الكبير الذي يجده مجلس الشورى من لدن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - أيدهما الله - الأمر الذي مكنه من الوصول إلى مستويات متقدمة من الأداء والإنجاز في أعماله وقراراته، وأبان الأمين العام لمجلس الشورى أن جهود المجلس في دورته السابقة أثمرت عن مناقشة العديد من الموضوعات وإصدار جملة من القرارات الداعمة لمسيرة التنمية في المملكة، ورفع جودة الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية، وسن الأنظمة الجديدة وتعديل الأنظمة النافذة.

السعودية: سلامة وأمن البعثات الدبلوماسية من أولوياتنا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 ربيع أول 1442هـ - 11 نوفمبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2047881

أكدت السعودية أنها تضع سلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية ضمن قمة أولوياتها، مشيرة إلى أن اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين يعد أداة مهمة لتحريك المسؤولية الدولية المبنية على اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية في عام 1963 ذات الصلة بمقار البعثات، لافتة النظر إلى أن ذلك يسهم في ضمان حقوق الأفراد في المجتمع الدولي سواء الممثلين الدبلوماسيين للدول أو الممثلين ذوي المركز الدبلوماسي لدى المنظمات الحكومية الدولية العاملة على الصعيد الدولي.

جاء ذلك في كلمة المملكة أمام اللجنة السادسة في الجمعية العامة للأمم المتحدة للدورة الخامسة والسبعين، خلال اجتماعها المنعقد افتراضياً تحت البند (84) النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين، والتي ألقتها رئيسة اللجنة السادسة في وفد المملكة العربية السعودية الدائم لدى الأمم المتحدة نداء أبوعلي.

وشددت نداء أبو علي، على أن المملكة العربية السعودية أخذت بزمام المبادرة من أجل الالتزام بالأحكام المقررة في اتخاذ التدابير الفعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين فيها سواء في العاصمة أو المدن الأخرى، مؤكدة أن المملكة تتبع إجراءات أمنية مشددة بما في ذلك تخصيص لجنة دائمة لحماية الدبلوماسيين داخل وزارة الداخلية مضطلعة بمهمة تأمين المواقع والمنشآت الدبلوماسية لضمان أمن وسلامة الممثلين الدبلوماسيين في المملكة.

وقالت: إن المملكة تعد من الدول الملتزمة باحترام القواعد العرفية التي أصبحت فيما بعد من القواعد المكتوبة التي صاغتها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في عدد من الاتفاقات الدولية، وإنه لمن المؤسف تقاعس بعض الدول عن توفير الحماية اللازمة لمقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية، ولا يزال عالقاً في الذاكرة ما تعرضت له مقار بعثة دبلوماسية وأخرى قنصلية للمملكة من انتهاك لسلامتها وأمنها بما يشكل انتهاكاً صريحاً للمعاهدات والقوانين الدولية ذات الصلة بأمن وحماية وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية.

وأضافت نداء أبوعلي: ومن هذا المنطلق فإن بلادي حريصة على ضرورة العمل على تحسين وتطوير التدابير الفعالة ودعوة الدول إلى اتخاذ إجراءات فعّالة وفورية لدرء مثل هذه الانتهاكات والعمل على الحيلولة دون ارتكاب أية أعمال عنف ومن أجل تأمين استقلال عمل الموظفين الدبلوماسيين واحترام سيادة الدولة المعتمدة، وكذلك اتخاذ الإجراءات الضرورية ضد مرتكبي مثل هذه الجرائم وتوضيح التدابير المتخذة لمنع تكرار هذه الانتهاكات.

وزارة المالية عن فيديو الإعانة السنوية للأمهات الأرامل: لا علاقة لنا به

قالت: يتم نشر الإعلانات والأخبار عبر موقعنا وقنوات التواصل الرسمية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 25 ربيع أول 1442هـ - 11 نوفمبر 2020م
https://sabq.org/GBZXhW

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
أكّدت وزارة المالية أنه لا علاقة لها بالفيديو المتداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بخصوص تقديم إعانة سنوية للأمهات الأرامل اللاتي يعولن أطفالاً.
وأشارت الوزارة في ردّها على تساؤل أحد المستفيدين حول حقيقة مقطع الفيديو، موضحة: «تنفي وزارة المالية أيَّ علاقة لها بالإعلان المنشور، ونود إفادتك بأنه يتم نشر الإعلانات والأخبار الخاصة بوزارة المالية عبر موقعها الإلكتروني وقنوات التواصل الرسمية.»

مجلس الوزراء يستعرض جملة من التقارير حول تطورات "جائحة كورونا" ويُصدر7 قرارات

أسند عملية استيراد وبيع الشعير للقطاع الخاص وعدَّل نظامَيْ خدمة الضباط والأفراد

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 25 ربيع أول 1442هـ - 11 نوفمبر 2020م
https://sabq.org/XCWBVN

وكالة الأنباء السعودية (واس - (نيوم

31,006

عقد مجلس الوزراء جلسته اليوم عبر الاتصال المرئي برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود رئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ.

وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين ـ أيده الله ـ مجلس الوزراء على فحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من دولة مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية أنجيلا ميركل، وما جرى خلاله من الاتفاق على ضرورة التصدي لأشكال التطرف والإرهاب كافة، وتأكيده ـ رعاه الله ـ إدانة السعودية للعمليات الإرهابية التي ارتُكبت في فرنسا والنمسا مؤخرًا، وللرسوم المسيئة للرسول ـﷺـ، وأهمية تعزيز التقارب بين أتباع الأديان والحضارات.

وثمَّن المجلس التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ بإرسال المساعدات الطبية والإنسانية والإيوائية العاجلة للمتضررين من الأشقاء في تركيا من جراء الزلزال الذي ضرب بحر إيجه مؤخرًا، من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية؛ وذلك انطلاقًا من حرصه ـ أيده الله ـ على الوقوف إلى جانب الشعب التركي الشقيق، والتخفيف من آثار الزلزال الذي تسبب في خسائر فادحة بالأرواح والممتلكات، وامتدادًا للدور الإنساني للمملكة بالوقوف مع المنكوبين في شتى بقاع الأرض، وفي مختلف الأزمات والمحن.

ونوه مجلس الوزراء بما جاء في البيان المشترك عقب الاجتماع المرئي لصاحب السمو الملكي ولي العهد، ودولة رئيس مجلس الوزراء في جمهورية العراق، من تأكيد عزم البلدين الشقيقين على تعزيز العلاقات بينهما في المجالات كافة، ولاسيما مجالات الطاقة وتبادل الخبرات وتنسيق المواقف في المجال النفطي ضمن نطاق عمل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و(أوبك بلس)، والالتزام الكامل بالقرارات التي تم الاتفاق عليها كافة، واعتماد نتائج أعمال مجلس التنسيق السعودي ـ العراقي في دورته الرابعة فيما توصلت إليه اللجان المنبثقة منه، والاتفاق على خطة العمل المشتركة، والسعي لبدء تطبيق بنود اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بشكل ثنائي بين البلدين، وتشكيل مجلس الأعمال المشترك بينهما، إضافة إلى استمرار التعاون في مواجهة خطر التطرف والإرهاب.

وأوضح وزير الإعلام المكلف، الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية أن المجلس عد إطلاق السعودية خلال الاجتماع المشترك لوزراء الثقافة في دول مجموعة العشرين مبادرة (تعزيز التعاون لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي)، وتأسيسها مركزًا عالميًّا في إطار المبادرة، للإشراف على مشاريع إدارة وترميم ورعاية التراث الثقافي المغمور بالمياه، وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير العالمية، أنه يأتي استشعارًا منها لمسؤوليتها في حماية كل أشكال التراث، واستمرارًا لجهودها واسعة النطاق في الحفاظ على تراثها ودعمه، والاستثمار في الاقتصاد الثقافي للإسهام في تحسين الحياة.

واستعرض مجلس الوزراء جملة من التقارير حول تطورات جائحة فيروس كورونا، ومستجداتها على الصعيدين المحلي والدولي، وما توصلت إليه نتائج التجارب السريرية للقاحات المحتملة، وآخر ما سجلته إحصاءات الفيروس والمؤشرات ذات الصلة في السعودية من اتجاهات إيجابية في المستويات والمنحنيات، وتراجع في الحالات الحرجة والوفيات، وذلك بفضل الله تعالى، ثم بفاعلية الإجراءات الاستباقية المتخذة لحماية المواطنين والمقيمين، والحد من انتشار الجائحة، وتقيد معظم أفراد المجتمع بالاحترازات الوقائية، مع تأكيد ضرورة الاستمرار عليها في ظل ما تسجله دول العالم من موجة ثانية للفيروس.

وبيّن الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي أن المجلس أشار إلى ما تقوم به الأجهزة الأمنية، والهيئة العامة للجمارك، من دور في تتبع نشاطات الشبكات الإجرامية التي تمتهن تهريب وترويج المواد المخدرة إلى السعودية، وإحباط محاولاتهم، معبرًا عن تقديره لجهودهم في حماية أفراد المجتمع من أضرار المخدرات.

وجدد مجلس الوزراء إدانته واستنكاره لإطلاق الميليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران طائرات دون طيار (مفخخة) تجاه السعودية، واستهدافها الأعيان المدنية والمدنيين بطريقة ممنهجة ومتعمدة.

وتناول المجلس جملة من الموضوعات ومستجدات الأحداث إقليميًّا ودوليًّا، مجددًا إدانة السعودية واستنكارها الشديدين للهجوم الإرهابي الذي وقع في منطقة الرضوانية في العاصمة العراقية بغداد، وأدى لسقوط عدد من القتلى والجرحى، وتأكيدها رفض هذه الأعمال الإرهابية، والحرص على أمن العراق وسلامة أراضيه واستقراره وازدهاره، بما يصب في تحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة.

واطلع مجلس الوزراء على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها. وقد انتهى المجلس إلى ما يأتي:

أولاً:

تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب السوداني في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية السودان في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وتهريبها، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقّعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانيًا:

الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية بين المملكة العربية السعودية ومملكة ليسوتو على مستوى (سفير غير مقيم)، وتفويض صاحب السمو وزير الخارجية ـ أو من ينيبه ـ بالتوقيع على مشروع البروتوكول اللازم لذلك.

ثالثًا:

تفويض معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الأوغندي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية والمجلس الأعلى الإسلامي في جمهورية أوغندا في مجال الشؤون الإسلامية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقّعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعًا:

الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ووزارة إدارة شؤون الموظفين في جمهورية كوريا في مجال إدارة الموارد البشرية والخدمة المدنية.

خامسًا:

تعديل نظام خدمة الضباط، ونظام خدمة الأفراد، وذلك على النحو الوارد في القرار.

سادسًا:

إسناد عملية استيراد وبيع الشعير إلى القطاع الخاص وفقًا للضوابط المرافقة للقرار.

سابعًا:

الموافقة على ترقيات للمرتبتَين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة)، وذلك على النحو الآتي:

ـ ترقية المهندس / عبدالله بن سليمان بن علي الطيار إلى وظيفة (مدير عام مركز المشاريع العامة والتخطيط) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بأمانة منطقة الرياض.

ـ ترقية خضر بن عبدالحميد بن يوسف سيد إلى وظيفة (مدير عام فرع الديوان بمنطقة مكة المكرمة) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بالديوان العام للمحاسبة.

ـ ترقية علي بن صالح بن محمد السلمي إلى وظيفة (مستشار لشؤون القبائل) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية.

ـ ترقية سليمان بن يوسف بن عبدالمحسن المسعود إلى وظيفة (نائب أمين مكتبة) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بمكتبة الملك فهد الوطنية.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لوزارة الاقتصاد والتخطيط، وصندوق التعليم العالي الجامعي، والهيئة العامة للنقل، والمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث. وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

حوكمة سوق العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 25 ربيع أول 1442هـ - 11 نوفمبر 2020م
https://www.aleqt.com/2020/11/11/article_1966946.html

د. عامر بن محمد الحسيني

من المعروف أن سوق العمل في المملكة تعد سوق جاذبة لكل المهارات، رغم أن السوق كانت تعاني بعض الممارسات التي وجدت لمحاولة السيطرة على القوى البشرية المهاجرة، التي لم تعد ملائمة لبيئة الأعمال الحالية، وقد تكون تسببت أحيانا في استغلال بيئة السوق لدعم ممارسات غير شرعية أدت للخسارة على المستوى الوطني من خلال انتشار التستر التجاري مثلا. إحدى أهم القضايا التي واجهها الاقتصاد الوطني في العقود الثلاثة الماضية، والمشكلة التي لا حل لها، حتى أصبحت مثل كرة الثلج التي تكبر مع الزمن.

بيئة سوق العمل في القطاع الخاص بيئة ذات حساسية عالية حيث إنها تواجه عديدا من التحديات على المستوى المحلي، إضافة إلى أن بقاء العلاقة التعاقدية تحت مسمى "نظام الكفالة" لا يحسن من بيئة العمل ولا نظامه وله سلبياته على مستوى العمل وعلى المستويين الاقتصادي والإنساني. بقاء أنظمة العمل على وضعها السابق، جعل أصحاب المصالح والمتلاعبين بالسوق يتمادون في ممارسات أضرت كثيرا بأنظمة العمل والاقتصاد الوطني والعلاقات الإنسانية.

وفي ظل التحديثات التي انتهجتها قيادة المملكة من خلال إطلاق رؤية المملكة 2030 أصبح لزاما أن نرى تحديثا شاملا وجوهريا لعديد من الأنظمة والتشريعات التي يجب أن تواكب المرحلة، وتكون عاملا محفزا للوصول إلى المستهدفات. وسوق العمل أحد أهم وأكبر القطاعات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة لفهم بيئة العمل ومعالجة الوضع القائم من خلال حوكمة هذه السوق وتفعيل أدواتها وتفعيل الشفافية والعدالة للمصلحة العامة.

أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مبادرة تحسين العلاقة التعاقدية ضمن مبادرات برنامج التحول الوطني، التي تهدف لدعم رؤية الوزارة في بناء سوق عمل جاذبة وتمكين وتنمية الكفاءات البشرية وتطوير بيئة العمل، حيث تقدم المبادرة ثلاث خدمات رئيسة، هي: خدمة التنقل الوظيفي، وتطوير آليات الخروج والعودة والخروج النهائي، وتشمل خدمات المبادرة جميع العاملين الوافدين في منشآت القطاع الخاص ضمن ضوابط محددة تراعي حقوق طرفي العلاقة التعاقدية.

يعتقد البعض أن هذا المشروع ستكون له آثار سلبية في السوق من خلال منح حرية شبه مطلقة للعمالة في التنقل، والخروج والعودة والخروج النهائي، لكن الواقع يفرض أن تكون العلاقة التعاقدية أكثر صرامة وتطبق لمصلحة طرفي العلاقة دون الإخلال بحق طرف على الآخر، وسيترتب على هذه المبادرة تفعيل الأنظمة الرقابية والقانونية لضمان حقوق كل أطراف العلاقة. وأتوقع أن نرى مزيدا من التقييد للصيغة التعاقدية من أجل حماية سوق العمل من التلاعب بها من قبل أطراف خارج نطاق العلاقة التعاقدية. وهنا يمكن النظر في تفعيل جهاز لحماية سوق العمل والفصل بين الحالات التي قد تنشأ.

لا شك أن تطوير وتحسين العلاقة التعاقدية سيكون له أثر جيد في مكافحة التستر التجاري، وتمكين الموظف المواطن من المنافسة على الوظائف المطروحة، وفتح المجال أمام الكفاءات الدولية لمزيد من نقل الخبرات والتطوير. وعلى النقيض سيكون أمام الوزارة عديد من التحديات التي يجب أن تقف لها بشكل سريع واستباقي لمعالجة أي ثغرات يمكن أن تستغل لغير المصالح المستهدفة.

مجلس الشورى في دورته الثامنة.. مواصلة خدمة الوطن والمواطن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 ربيع أول 1442هـ - 11 نوفمبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1852682

د. إبراهيم النحاس

إن الرعاية الملكية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيده الله -، ومن ولي العهد الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - لمجلس الشورى ستساهم مساهمة مباشرة في تعزيز أدواره الوطنية البناءة، وتمكنه من القيام بواجباته ومسؤولياته بكل اقتدار حتى يحقق الأهداف السامية التي من أجلها تم تأسيسه..

خمسة وتسعون عاماً هي عُمْرُ مجلس الشورى مُنذُ أن وضع أُسسه الصلبة وأقام بنيانه الشاهق رجل العروبة الأصيل والقائد الإسلامي العظيم الملك المؤسس عبدالعزيز - طيب الله ثراه - العام 1347هـ الموافق 1928م، فكانت أُسسه المتينة وأبنيته الشاهقة تستمد قوتها من المبادئ والتعاليم الإسلامية العظيمة ومن القيم العربية الأصيلة، وكانت أهدافه الوطنية الجليلة التي يسعى لتحقيقها تستمد قوتها من التوجيهات السَّامية والكلمات الكريمة للملك المؤسس - طيب الله ثراه -. وعلى هذا المنهج القويم في خدمة الوطن والمواطن عمل مجلس الشورى بتوجيهات الملوك الأبرار - رحمهم الله - مما مكنه من المساهمة الفعَّالة والفاعِلة في خدمة الوطن والمواطن على مدى التسعة عقود الماضية.

ومع بدء أعمال الدورة الثامنة لمجلس الشورى، يتشرف رئيس وأعضاء المجلس بأن تكون الكلمة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيده الله - وما تتضمنه من توجيهات سامية ونبيلة، وما تحتويه من سياسات حكيمة ورشيدة، هي المنهج والطريق الذي سيسير عليه المجلس، والمحرك الأساس لجميع أعماله. وهذا الحضور الملكي الكريم والتشريف العظيم للمجلس وأعضائه يُعبر تعبيراً مباشراً عن أهمية ومكانة مجلس الشورى في الحياة التنظيمية والإدارية للدولة، ويأتي دعماً مباشراً للأدوار الرئيسة التي يقوم بها في الحياة التشريعية والرقابية التي يضطلع بها مع مؤسسات الدولة المعنية بالتشريع والرقابة.

ومن الأهمية هنا أن نشير إلى هذه الأدوار التشريعية والرقابية الواسعة التي يضطلع بها مجلس الشورى إنما يستمدها من نظامه الأساسي الذي صدر بأمر ملكي العام 1412هـ، وما طرأ على بعض مواده من تعديلات بأوامر ملكية كريمة.

فالنظام الأساسي لمجلس الشورى تضمن عدة مواد توضح صلاحياته والأدوار القيِّمة التي يضطلع بها، ومن هذه المواد: "المادة الخامسة عشرة: يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص ما يلي: أ - مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها. ب - دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها. ج - تفسير الأنظمة. د- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها". و"المادة السابعة عشرة: ترفع قرارات مجلس الشورى إلى الملك، ويقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء. - إذا اتفقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها. - إذا تباينت وجهات نظر المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه." و"المادة الثامنة عشرة: تصدر الأنظمة، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، وتُعدل، بموجب مراسيم ملكية، بعد دراستها من مجلس الشورى." و"المادة الثالثة والعشرون: لمجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ، ودراسة ذلك في المجلس، وعلى رئيس مجلس الشورى رفع ما يقرره المجلس للملك."

إن مجلس الشورى في دورته الثامنة سيواصل أعمال المجلس الجليلة التي عمل عليها خلال مسيرته الوطنية المشرفة على مدى خمسة وتسعين عاماً - 1347 - 1442هـ - ساهم من خلالها مساهمة فاعلة في مسيرة البناء والتنمية والتطوير

حقوق الإنسان في الصحافة

والتحديث، وعمل يداً بيدٍ مع جميع مؤسسات الدولة، حتى أثمرت تلك الجهود الوطنية المتضافرة والمتكاملة نهضةً تنمويةً عظيمة ساهمت في رفاه المواطن وتقدم ورقي المجتمع وريادة المملكة على المستويات الإقليمية والدولية. لقد أُسس هذا المجلس لخدمة المصلحة العليا للدولة، وقد كان كذلك خلال مسيرته الوطنية الطويلة ملتزماً التزاماً كاملاً في خدمة الصالح العام داخلياً وخارجياً حتى أصبح منارةً وطنية شامخة تخدم المواطن في الداخل، وتمثل الوطن أمام مجالس وبرلمانات جميع دول العالم. إنها أدوار وطنية عظيمة يقوم بها مجلس الشورى، ويتشرف بمواصلة القيام بها تماشياً مع تطلعات وتوجهات القيادة الكريمة، وبما يتوافق مع الخطط التنموية الشاملة التي جاءت بها "رؤية المملكة 2030."

وفي الختام من الأهمية القول: إن الرعاية الملكية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيده الله -، ومن ولي العهد الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - لمجلس الشورى ستساهم مساهمة مباشرة في تعزيز أدواره الوطنية البناءة، وتمكنه من القيام بواجباته ومسؤولياته بكل اقتدار حتى يحقق الأهداف السامية التي من أجلها تم تأسيسه.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 ربيع أول 1442 - 11 نوفمبر 2020م

https://www.al-jazirah.com/2020/20201104/cr1.htm

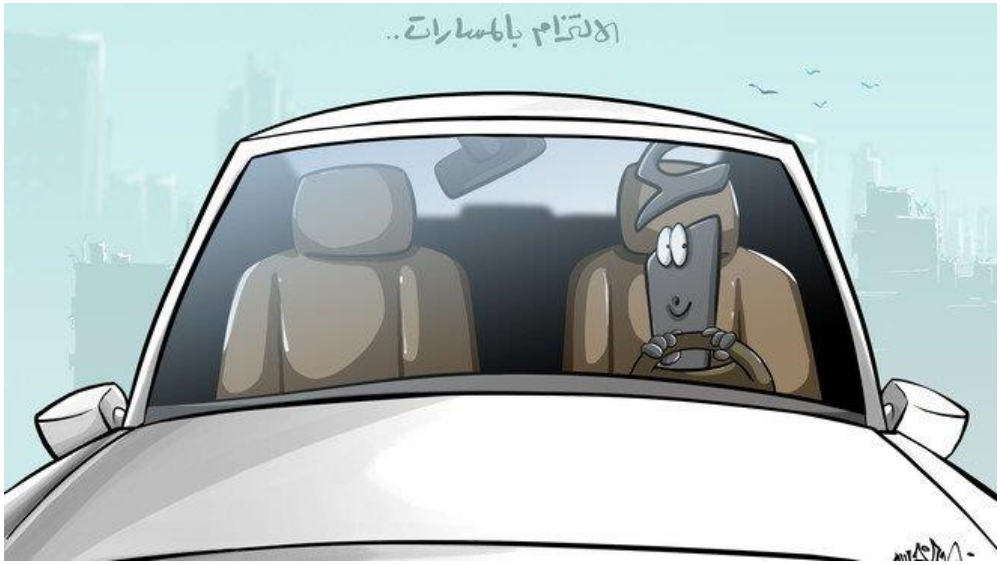

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 25 ربيع أول 1442هـ - 11 نوفمبر 2020م

https://www.aleqt.com/2020/11/11/article_1966956.html